



الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

قرار الشبكة رقم 2009/1

إنطلاقاً من ميثاق الشبكة وبالتوافق مع نظام عملها،

ومع تأكيد الطابع المستقل وغير التدخلّي للشبكة كإطار إقليمي للتبادل المعرفي والحوار وفق ما ينبثق عن إرادة أعضائها المجتمعة من مشاريع ومقترحات، ودون أي إنتقاص من السيادة الوطنية، وبالتوافق مع ما جاءت به الإتفاقيّة الدولية لمكافحة الفساد وغيرها من الإتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة،

وفي إطار إجتماعها العام الأوّل المنعقد في الرباط بتاريخ 2 نيسان/أبريل 2009،

تقرر الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ما يلي:

أولاً: برنامج العمل لسنة 2009 واولويات العمل لسنة 2010.

1. إعتقاد برنامج عمل الشبكة لسنة 2009 (مرفق ربطاً)، ودعوة أعضاء الشبكة الى مراسلة رئاسة الشبكة ووحدة الدعم الإقليمية من أجل بدء العمل على وضع المحاور الرئيسية لبرنامج عمل السنة المقبلة، وفق موازانات أداء وقياس.

2. الطلب الى وحدة الدعم الإقليمية الإسراع في تأسيس المجموعة غير الحكومية التي ينصّ عليها ميثاق الشبكة، وفق برنامج العمل لسنة 2009، وعلى أسس الكفاءة، والموضوعية، والإستقلالية لما للجهات غير الحكومية من دور أساسي في دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
3. تركيز جزء أساسي من برنامج عمل الشبكة لسنة 2010 على موضوع رفع القدرات العربية في مجال جمع وتحليل المعلومات والأدلة، والتحقيق، والملاحقة وإستخدام الأساليب المتقدمة ذات الصلة لمكافحة جرائم الفساد.
4. منح حيز في برنامج عمل الشبكة لسنة 2010 لتنظيم عدد من الزيارات الميدانية لأعضاء الشبكة العربية الى مقرّ جهة عضو في الشبكة، للتعرفّ عليها وعلى وسائل عملها، على أن تكون هذه الزيارات مقرونة بنشاط تدريبي مركزّ تستضيفه هذه الجهة.
5. وضع دراسة معمّقة عن حاجات موائمة التشريعات الجزائية العربية مع أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بهدف تطوير إرشادات إقليمية لدعم الدول العربية في تحقيق هذه الموائمة بصورة ناجزة وفعّالة.

ثانياً: توسيع عضوية الشبكة ودعم التواصل بين الشبكة والأطراف الآخرين.

6. دعوة أعضاء الشبكة الى تشجيع الجهات الوطنية الأخرى المعنية في دولهم، والتي لم تنضم الى الشبكة بعد، الى بذل المجهود لتعريفهم بالشبكة وبأهدافها، وحثّهم على الإنضمام اليها لتوسيع مشاركة كافة الجهات المعنية في كل دولة وتعميم الإستفادة من ما تقدّمه الشبكة.
7. إطلاق سلسلة من المراسلات بالتعاون مع جامعة الدول العربية لحثّ الجهات العربية التي لم تنضمّ الى عضوية الشبكة العربية بعد، الى الإسراع بذلك بهدف تعزيز الدفع نحو تمتين القدرات العربية في هذا المجال الإصلاحى الحيوي.
8. الترحيب بالجهود الأخرى التي يتمّ القيام بها في المنطقة العربية لناحية تعزيز الوعي بضرورات ومداخل وتحديات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وإعلان الإستعداد لتلقّي ما يصدر من توصيات عن المؤتمرات وورش العمل المختلفة ذات الصلة للمساهمة في تنسيقها والتعامل معها بالشكل الذي يمكن أن يزيد من تأثيرها.

9. الإشادة "بموجز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" الذي يصدر شهريا عنها والطلب الى وحدة الدعم الإقليمية بأن تقوم بتوسيع نطاق توزيعه لتعميم الإستفادة منه، مع دعوة أعضاء الشبكة الى تزويدها بالمعلومات المهمة وبآخر أخبارها بصورة دورية بهدف إتاحة الإطلاع عليها من قبل الأطراف الآخرين والجمهور بشكل عام.

ثالثا: دعم التحضير لمؤتمر الدول الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

10. لفت النظر الى أهمية الجلسة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف الخاص بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي ستعقد في الدوحة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009، لما سنتناوله من مواضيع أساسية ومهمة، مع الإشارة الى ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بهدف دعم التحضيرات الرسمية لهذه الجلسة المهمة.

رابعا: توصيات الى الدول العربية في مجال تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

11. حثّ الدول العربية على إنشاء هيئات مستقلة لرسم وتنسيق جهود الوقاية من الفساد ومنحها الموارد اللازمة لذلك، مع إمكانية منحها صلاحيات متعلّقة بإنفاذ القانون وفق ما تنصّ عليه إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومع الإستفادة من التجارب المختلفة في هذا المجال في المنطقة العربية وخارجها.

12. حثّ الدول العربية أيضا على وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ضوء نتائج تقييم ذاتي معمّق، ومن خلال إشراك كافة الجهات المعنية بهذا الموضوع في الحكومة، والبرلمان، والقضاء، ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات القطاع الخاص، والإعلام وغيرها.

تكلف الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وحدة الدعم الإقليمية، متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير عن تقدّم العمل في الإجتماع العام المقبل الذي تدعو اليها الرئاسة،

وتوجّه الشكر العميق للمملكة المغربية، ممثلة بوزارة العدل والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، على كرم الضيافة وحسن الإستقبال، موصولاً بالشكر لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم وتنظيم الإجتماع.
